يحظر النشر قبل الساعة 1م، 10 د يسمبر 2015

DEN NORSKE
NOBELKOMITE
*The Norwegian Nobel Committee*

# محاضرة نوبل

# يلقيها

# الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2015

أوسلو، 10 د يسمبر 2015

حقوق اللطبع والنشر© مؤسسة نوبل بستوكهولم، 2015

يصرح بالنشر في الصحف وبأي لغة.
إلا أن النشر في النشرات الدورية أو الكتب أو بصيغ رقمية أو إلكترونية، بخلاف الاقتباس المقتضب والتلخيصي، يتطلب الحصول على موافقة المؤسسة. فيفرض على جميع المطبوعات الكاملة أو التي يقتبس معظمها الالتزام بإشعار حقوق الملكية المشار إليه أعلاه.

ا

# خطاب الرباعي الراعي للحوار الوطني
# في حفل تسلّم جائزة نوبل للسلام 2015
# - أوسلو، 10 ديسمبر 2015 -

**صاحب الجلالة،**

**أصحاب السّمو،**

**السادة أعضاء لجنة نوبل المحترمون،**

**السيدات والسادة**

إنّه لشرف عظيم لنا نحن الرباعي الراعي للحوار الوطني الممثّل في الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان،.تسلّم جائزة نوبل للسّلام لسنة 2015 التي تأتي تتويجا لمسيرة حافلة بالنّضال على درب التحرّر الوطني والبناء الديمقراطي وإعلاء القيم والمبادئ الكونية. كما يسعدنا أن نتقدم بجزيل عبارات الشكر والامتنان للجنة نوبل للسلام وللبرلمان النرويجي الذين وضعوا بمنحنا هذه الجائزة التجربة التونسية تحت أنظار كل العالم وهو ما سيزيدنا بكل تأكيد دفعا لمواصلة العمل لما فيه خير بلادنا.

إنّ هذا التكريم لا يعود لنا وحدنا، فهو تكريم موصول إلى جميع الفاعلين السّياسيين في تونس الذين اختاروا نهج التوافق سبيلا، ونجحوا في تغليب مصلحة وطنهم وشعبهم على مصالحهم الحزبية الضيقة. وهو تكريم للمرأة التونسية وللشباب التونسي الذين انتفضوا ضدّ التمييز والإقصاء واستماتوا في الدفاع عن حقوقهم المدنية وحقّهم في الحرية والكرامة والعيش الكريم، وهو تكريم لرجال الفكر والثقافة وللنقابيين والحقوقيين

والمهنيين ونشطاء المجتمع المدني ولجنودنا ورجال أمننا البواسل الذين رسموا جميعا، بفضل يقظتهم وتضحياتهم وإسهاماتهم النيّرة ملامح الاستثناء التونسي، وكانوا صمّام أمانٍ ضدّ كلّ المساعي الرامية إلى نسف مكاسب المجتمع الحداثية، واستهداف مدنية الدولة والاستحقاقات الحقيقية التي قامت من أجلها الثورة.

**صاحب الجلالة،**

**السيدات والسادة**

اسمحوا لنا قبل الحديث عن تجربة الحوار الوطني التأكيد على أن ما نشعر به من نشوة وفخر واعتزاز في هذا الموكب التاريخي لا يحجب ما يخالجنا من حزن وأسى وغضب إزاء ما يجري في مناطق عديدة من العالم .. فقد كانت تونس العاصمة قبل أيام قليلة، وقبلها سوسة ومتحف "باردو" ومدن بيروت وباريس وشرم الشيخ وباماكو مسرحا لأعمال إرهابية همجية وبشعة سقط جراءها المئات من الأبرياء . إن مشاعر التعاطف والمواساة لا يمكن أن تمحو أسى ولوعة عائلات هؤلاء الضحايا وغيرهم من الذين سقطوا في مدن أخرى في كل أنحاء العالم.

إنّ تكريم العالم للحوار الوطني في بلادنا إنّما هو تأكيد على أنّنا نتقاسم مع المجموعة الدولية نفس القيم الكونية المؤسّسة لحقوق الإنسان والرافضة لكل أشكال الانغلاق الفكري والعقائدي. إن التقدم في مواجهة ما يتربّص بنا جميعا في كل أنحاء العالم من مخاطر يتطلب لحمة أكثر وبناء شراكة دائمة وعادلة بين شعوب العالم والبحث عن حلول جدية للمشاكل التي تتخبط فيها العديد من البلدان بسبب الفقر . نحن اليوم بأشد الحاجة إلى حوار بين الحضارات وإلى التعايش السلمي في إطار التنوّع والاختلاف. نحن اليوم في أشد الحاجة إلى أن نجعل من مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة بما يعني المثابرة على التنسيق والتعاون بين كل الدول لتجفيف منابعه وعزله عن محاضنه. نحن اليوم بحاجة إلى التعجيل بالقضاء على بؤر التوتّر في كل أنحاء العالم وفي مقدّمتها حل القضيّة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من حقّ تقرير مصيره على أرضه وبناء دولته المستقلة.

إن هذا الموكب هو تكريم لبلد له إرث تاريخي وحضاري يمتد على أكثر من 3000 سنة.. بلد تعاقبت عليه العديد من الحضارات وكان الإيمان بالسلم والاعتدال مكونا رئيسيا لشخصيته .

إن هذا الموكب التاريخي الذي ينتظم في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو تكريم لروح ثورة ملهمة خاضها التونسيون قبل خمس سنوات دفاعا عن حقوقهم المشروعة.. دفاعا عن الحرية وعن الكرامة.. ثورة هتف فيها التونسيون بصوت واحد "**الشعب يريد**" ... "الشعب يريد الحق في الحرية" .. "الشعب يريد الحق في الكرامة" ... "الشعب يريد الحق في العمل".

لقد أصبح لهذه العبارة مفعول سحري.. ألهمت شعوبا للتحرك من أجل المطالبة بحقوقها المشروعة ولتعبر عن رفضها للاستبداد والحيف والقهر..

**صاحب الجلالة،**

**السيدات والسادة**

لقد قامت الثورة التونسية يوم **17**ديسمبر **2010** ضدّ الفقر والتهميش وضدّ خيارات تنموية كرّست الإقصاء والحيف بين الجهات وبين الفئات، كان منطلق شعاراتها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مختزلة في ثلاثة مطالب رئيسية: الشغل والحرية والعدالة الاجتماعية. وتُرْجِمَت في شكل حركات اجتماعية واعتصامات شبابية كانت جميعا تنادي بحل معضلة البطالة و القضاء على التهميش وتطالب بالحقّ في التنمية والحقّ في التوزيع العادل للثروة والحقّ في المساواة.

لكن هذه الانتفاضة أخذت منحى سياسيّا صريحا ومباشر بعد فرار هرم السلطة والمطالبة بحلّ جميع هياكل الحزب الحاكم وتعليق العمل بالدستور القديم لسنة **1959**والمطالبة برحيل الحكومة القائمة برمّتها. الأمر الذي خلّف فراغا كبيرا، أدخل البلاد في حالة تأزّم حادة كادت تقود إلى ما لا يحمد عقباه. إلا عراقة المجتمع المدني

وتجـذّره فـي محيطـه المجتمعـي بفضـل الأدوار التاريخيـة التـي لعبهـا أثنـاء معركـة التحريـر وخـلال مرحلـة بنـاء دولـة الاسـتقلال ومواقفـه الثابتـة تُجـاه قضـايا شـعبه، جعلتـه يتحـرّك منـذ الأيّـام الأولـى لتـأطير المسـار الانتقـالي عبـر اسـتحداث الهيئـة العليـا لتحقيـق أهـداف الثـورة والإصـلاح السياسـي والانتقـال الـديمقراطي التـي جمعـت كـلّ الأطيـاف والتعبيـرات السياسـية والمدنيـة والاجتماعيـة وأبـرز الشخصـيّات الوطنيـة المسـتقلّة وهـي الهيئـة التوافقيـة والتـي يعـود لهـا الفضـل فـي ملـئ هـذا الفـراغ بنجـاح والإعـداد لانتخابـات **23**أكتـوبر **2011** التأسيسية.

كانـت البدايـة مثيـرة للإحبـاط. فالمشـهد السياسـي شـبه التـوافقي الـذي عرفتـه الـبلاد قبـل الانتخابـات التأسيسـية بـدأ يتغيّـر ليتـرك المكـان إلـى واقـع جديـد طغـت فيـه ممارسـات واخـلالات خطيـرة عمقـت نزعـة الاسـتقطاب السياسـي وولّـدت الكثيـر مـن الحيـرة والمخـاوف بشـأن مسـتقبل منظومـة الحكـم فـي الـبلاد. فكانـت النتيجـة احتـدام حـدّة التجاذبـات بـين الفرقـاء السياسـيين،وبرزت مؤشّـرات الاحتقـان والقطيعـة داخـل المجتمـع، فعـمّ التسيّب والانفـلات الـذي شـجّع التطـاول علـى هيبـة الدولـة وتغـوّل عصـابات التهريـب وبارونـات التجـارة الموازيـة وقـوى الإرهـاب والتشـدّد الـديني، كـان مـن نتائجـه اغتيـال الناشـط الحقـوقي والسياسـي الشـهيد شـكري بلعيـد فـي **6** فيفـري **2013** ثـمّ اغتيـال النائـب بـالمجلس الـوطني التأسيسـي الشـهيد محمـد البراهمـي فـي **25** جويليـة مـن نفـس السـنة وسـقوط عديـد الشـهداء مـن قـوّات الأمـن والجـيش وأصـبح المـواطن فـي حيـرة مـن أمـره جـرّاء غيـاب الأمـن وتفـاقم الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية واستشـراء الفوضـى علـى أكثـر من صعيد.

علـى خلفيـة هـذا الواقـع المتـوتّر والمشـحون، وإزاء تصـاعد التحرّكـات الشـعبية فـي تـونس العاصـمة وفـي العديـد مـن المـدن الداخليـة، وعلـى إثـر تعطّـل أعمـال المجلـس التأسيسـي بعـد تجميـد نـوّاب المعارضـة لمشـاركتهم، وتعليـق أشـغاله مـن طـرف رئيسـه،

جاءت مبادرة الحوار الوطني بعد أن أجمعت منظّماتنا الأربع على رعايته وعلى ضرورة التحرّك لدى الفرقاء السياسيين، ودعوتهم للجلوس إلى طاولة الحوار من أجل الوصول إلى توافقات كبرى تؤمّن إدارة ما تبقّى من المرحلة الانتقالية التي تجاوزت الآجال المحدّدة لها. وهذا ما حصل فعلا بعد أن قبل جميعهم بالتوقيع على خارطة طريق.

**صاحب الجلالة،**

**السيدات والسادة**

لقد ضمنا هذه الخارطة جملة من الحلول التوافقية بشأن النقاط الخلافية ونصت على:

**1)** القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصيّة وطنية مستقلّة لا يترشّح أعضاؤها للانتخابات القادمة، تحلّ محلّ الحكومة القائمة التي تتعهّد بتقديم استقالتها وتكون للحكومة الجديدة الصلاحيّات الكاملة لتسيير البلاد.

**2)** استئناف المجلس التأسيسي لجلساته وتحديد مهامه ونهاية أشغاله.

**3)** بدء المشاورات حول الشخصية المستقلة التي ستُعْهد لها مهمّة تشكيل الحكومة.

**4)** الاتفاق على خارطة بشأن استكمال المسار الانتقالي وضبط رزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العام بعد إمضائها من كلّ الأطراف وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس الوطني التأسيسي خلال جلسة خاصة ويتمّم التنظيم المؤقّت للسّلط العمومية وينقّحه.

لم يكن الحوار الوطني عملية سهلة .. بل إن بعض جولاته كانت عبارة عن مخاض عسير جدا، حتى أننا اضطررنا إلى تعليقه لنحو شهر، وذلك بعد تعذر التوصل إلى توافقات حول بعض النقاط المدرجة بخارطة الطريق. ولكننا لم نيأس وواصلنا كرباعي العمل والاتصال بالأحزاب السياسية وتوفقنا في إعادة الجميع إلى طاولة الحوار . بفضل هذا التمشّي التوافقي الذي أسّسنا له ورعيناه بمساندة بقيّة مكوّنات المجتمع المدني تمّ استكمال المسار الانتقالي بنجاح. وانتهى الأمر بتشكيل

حكومة كفاءات مستقلّة مؤقّتة وصياغة دستور جديد للبلاد والمصادقة عليه بنسبة توافقيّة عالية، وانتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فالقانون الانتخابي الذي مكنّ من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية أفرزت مجلسا نيابيا جديدا ورئيس جمهورية جديد وحكومة نالت ثقة أغلبية نواب الشعب.

لقد أدركنا كرباعي، بفضل هذه الروح، أنّ خصوصيّة المرحلة الانتقالية لا تحتمل مقاربتها وفق منطق الانتخابات فقط التي تبقى هشّة وعرضة لشتّى الانتكاسات وإنّما ينبغي أن تكون مسنودة بمشروعية توافقية. لذلك سعينا إلى الإقناع بأنّ نهج الأغلبية في المرحلة الانتقالية وفي مجتمع لا يزال يخطو خطواته الأولى نحو الديمقراطية قد يمثّل عنصر تفرقة وتوتّر وتأزم، وهو ما يفترض إسناده برافد سياسيّ يقوم على نهج يوفّر أكثر ما يمكن من الإجماع الكفيل بالمحافظة على وحدة الوطن ولحمته وهو نهج التوافق القائم على الحوار البناء. فهذا النهج في المراحل الانتقالية يمتاز في حالات استثنائية بالمزاوجة بين المشروعية الشعبية التوافقية والشرعية الانتخابية التي قد يصيبها الوهن والتآكل وذلك دون أن يلغي أحدها الأخر. غير أنّ مثل هذه المقاربة لاستحقاقات المسار الانتقالي تتطلّب شروطا دنيَا مسبقة وهو الذي توفّر في تونس ولم يحصل للأسف الشديد في بقية بلدان الربيع العربي.

فالتوافق يتطلّب إعدادا جيّدا وإرادة حقيقية للحوار، وضوابط عمل متّفق عليها مسبقا وإطارا يتمّ داخله تبادل وجهات النظر بين مختلف الفرقاء السياسيين، وأيضا، وبالخصوص، جهة راعية تتّسم بثقة وتقدير جميع الأطراف المعنية لتتولى مهمّة إدارة الحوار وتعميقه حتّى يبلغ مداه ويحقق أهدافه.

**صاحب الجلالة،**

**السيدات والسادة،**

إنّنا فخورون بما تلقاه تجربة الحوار الوطني التونسية من استحسان ومن تعاطف دولي غير مسبوق، وهو ما يحمّلنا مسؤولية المثابرة على هذا النهج واعتماده كخيار استراتيجي لإدارة شؤوننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعلنا

نتطلّع إلى أن تكون هذه التجربة بعد استكمالها، قدوة لغيرنا من الشعوب التي تمرّ اليوم بمسارات انتقالية عسيرة لتستأنس بها في تدبّر أمورها وفق نفس المنهج.

إنّ النجاحات المسجّلة على درب المسار الانتقالي التوافقي لا تزال تستوجب منا جهودا جبارة لتحصينها وترسيخها حتّى تكون منطلقا لنجاحات جديدة. إنّنا ندرك أنّ تحدّيات كثيرة تنتظرنا وأنّ مخاطر كبيرة لا تزال تتربّص بنا.

° فعلى المستوى السياسي نحن نتطلع إلى استكمال المسار التأسيسي وترتيب السلطة على أساس ديمقراطي بإنهاء تركيز المؤسّسات الدستورية المتبقية والضرورية لترسيخ الحريات ولسدّ الطريق أمام عودة الاستبداد.

° وعلى المستوى الاقتصادي علينا العمل على توفير الشروط الكفيلة بعودة الاقتصاد التونسي إلى نسقه الطبيعي، وتحسين المناخ العام للاستثمار والشروع في إقرار الإصلاحات الضرورية لذلك، في إطار من التشاور الواسع بين الحكومة والأطراف الاقتصاديين والاجتماعيين وبما يحفظ مصالح كل الفئات والجهات وهو ما سيساهم بشكل كبير في تحسين الاستقرار بالبلاد.

° أما على المستوى الاجتماعي فمن واجبنا جميعا العمل على توفير مقومات الكرامة وأسباب العيش لكل التونسيين حيثما كانوا والقضاء على الفقر والحرمان والتفاوت بين الجهات. وهذا يتطلب منا معالجة معضلة البطالة وخاصة بطالة أصحاب الشهادات الجامعية العليا.

° على المستوى الأمني ولئن تحسنت الأوضاع الأمنية بصفة عامة وحققت تونس تقدما في التصدي للإرهاب وحماية الحدود من التهريب فإن بلادنا ينتظرها عمل كبير لإحداث نقلة نوعية في مكافحة الإرهاب وفي طريقة التعاطي مع الظاهرة وهو ما يفترض توسيع دائرة المعالجة في مختلف الاتجاهات، والعمل على عزل الظاهرة عن روافدها.

**صاحب الجلالة**

**السيدات والسادة**

نحن ندرك أن تحقيق الاستقرار في تونس يمر عبر خلق المزيد من فرص العمل لشبابنا، والعناية بالمناطق الداخلية وخاصة الحدودية التي عانت من التهميش عقودا من الزمن وبات أهالينا فيها يتطلعون بعد الثورة إلى إلى أوضاع أفضل. هذا الاستحقاق يتطلب تطوير البنيات التحتية وتحسين مرافق الحياة الأساسية من صحة ونقل وتعليم، وتكثيف الاستثمارات واستكشاف إمكانيات بعث المشاريع الصغرى خاصة وأن هذه المناطق تزخر بموروث حضاري وتقليدي يمكن أن يكون منطلقا لبعث العديد من المشاريع سواء في المجال الزراعي أو في الصناعات التقليدية متى توفرت التمويلات ومناخ الأعمال المناسب.

نحن ندرك جيدا كل هذه المصاعب، ونعي تماما ما ينتظرنا من تحديات. ونحن كلنا إرادة للتعويل على أنفسنا من أجل تجاوز المصاعب ، ونتطلع إلى دعم ومساندة أصدقاءنا في كل أنحاء العالم .. ونقول لكل من آمن بتونس أننا سنواصل العمل من أجل بلادنا وسنواصل المراهنة على الحوار والتوافق سبيلا للتغلب على المصاعب مهما كبر شأنها.

**شكرا لكم ودمتم نصيرا للحرية والسّلام**